أشاد بما تحقق للوطن من نهضة شاملة بقيادة رئيس الجمهورية

رئيس الوزراء لـ«الميثاق» : 17يوليو دشن التنمية الفعلية في اليمن

■ «الميثاق»- خاص: أشاد دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء بالتحولات الاقتصادية والتنموية الكبيرة التي شهدها الوطن في عهد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

وقال لـ«الميثاق» : ان الرئيس أولى قضايا وهموم التنمية وتحسين معيشة المواطن اليمني جل اهتمامه ورعايته منذ انتخابه رئيساً لليمن في السابع عشر من يوليو، وهو ما انعكس ايجابياً على الواقع الاجتماعي والنهضة الشاملة في سائر المجالات والقطاعات.

• تنفيذ 4595 مشروعاً تنموياً وخدمياً خـلال تولي حكومـة المؤتمر للحكم منفـرداً بـكلفـــة 413.4 مليـــار

وأضاف مجور : ان المسيرة الوحدوية المباركة التي يقود دفتها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح قد قطعت شوطاً كبيراً في ترجمة أهداف وتطلعات الجماهير اليمنية صوب يمن جديد ومستقبل أفضل.

وأعرب رئيس الوزراء عن ثقته وإيمانه بحكمة وحنكة فخامة الرئيس القائد للمضي بالوطن قدماً وتجاوز كافة التحديات والصعوبات والتي قال انها لن تزيد الوطن ووحدته إلاّ تماسكاً ورسوخاً.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة نجحت في إنجاز جملة من المهام المستهدفة في البرنامج الانتخابي لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وبرنامجها العام خلال الفترة يناير - ديسمبر ٢٠٠٨.

مشيراً إلى أن الحكومة عملت على تنفيذ العديد من الإجراءات التي هدفت الى الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال الحفاظ على عجز الموازنة في الحدود الآمنة بتحقيق عجز فعلي ٤,٣٪ وعلى الاستقرار النقدي بالاضافة الى تنمية الصناعات الانشائية والاستخراجية وتنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج الوطني لتنمية وتطوير زراعة القمح والحبوب الغذائية الأخرى لحماية المستهلك وتوفير المخزون الغذائي منها والاهتمام بالقطاع السمكي وتوفير مستلزمات الصيادين وتنفيذ استراتيجية تطوير القطاع السياحي وتنويع المجالات السياحية والاستثمارية.

مؤكداً تراجع معدلات البطالة في الاقتصاد من ١٦٪ عام ٢٠٠٦م الى ١٥,٧٪ عام ٢٠٠٨م نتيجة لإرتفاع معدلات نمو القطاعات غير النفطية المحققة عام ٢٠٠٧م بحوالى ٩,٦٪ مقارنة بأهداف الخطة المقدرة بمعدل نحو ٨,٨٪ لذات العام.

وأوضح دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أنه تم تنفيذ ٤٥٩٥ مشروعاً تنموياً وخدمياً في أمانة العاصمة والمحافظات منذ تولي المؤتمر تشكيل الحكومة منفرداً من ٢٠٠٣-٢٠٠٨م، بتكلفة إجمالية ٤١٣,٤ مليار ريال، تنفيذاً للبرامج الانتخابية البرلمانية والمحلية والرئاسية للمؤتمر احتلت مشاريع البنية التحتية الاهمية النسبية الاكبر من حيث التكلفة بواقع ٥٤,٦٪ بـ١٦٦٢ مشروعاً وبتكلفة ٢٢٥,٩ مليار ريال تليها مشاريع القطاعات الانتاجية الواعدة بنسبة ٢٦٪ البالغ عددها ٤٨٨ مشروعاً بلغت تكلفتها ١٠٨ مليارات ريال، كما تشكل مشاريع التنمية البشرية نسبة ١٤٪ التي حظيت بتنفيذ ٢٠٧٧ مشروعاً بلغت تكلفتها الاجمالية ٥٨,٥ مليار ريال وكذا مشاريع الادارة والخدمات الحكومية البالغ عددها ٣٢٧ مشروعاً بلغت نسبتها ٧,٢٪ من إجمالي تكلفة المشاريع المنفذة في أمانة العاصمة والمحافظات خلال عام ٢٠٠٨م حيث بلغت تكلفة تنفيذها ١٩,٨ مليار ريال إلى جانب تنفيذ ٤١ مشروعاً في قطاع التنمية الاجتماعية بتكلفة اجمالية بلغت ١,٣ مليار ريال وبنسبة ٠,٤٪ من إجمالي تكلفة المشاريع المنفذة خلال العام ٢٠٠٨م ولفت رئيس الوزراء إلى أن تلك النسبة لقطاع التنمية البشرية لم تشمل المشاريع المنفذة من كل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة باعتبارهما برنامجين رئيسيين ضمن شبكة الأمان الاجتماعي اللذين ساهما بتنفيذ ٨١٣ مشروعاً بتكلفة ٣٦,٣ مليار ريال بلغت نسبتهما ٨,٧٪ من اجمالي تكلفة المشاريع التنموية والخدمية المنفذة في أمانة العاصمة والمحافظات خلال العام الماضي.

وقال لقد تحسن نمو القطاع الزراعي والاستثمارات الخاصة ومع ذلك تظل التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع.. قابل للاستدامة يسمح بزيادة صافية في دخل الفرد .. وضمان تحسين مستوى معيشة الفقراء.. بما ينتج عنه انخفاض في معدل الفقر الكلي.. هي نفس التحديات التي يواجهها منذ عدة سنوات وهي تخفيض الاعتماد على النفط وتخفيض معدل النمو السكاني والتعامل مع شحة الموارد المائية وتعزيز الإدارة الرشيدة والحكم الجيد.

منوهاً الى التسريع باستكمال مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال بنسبة تنفيذ بلغت ٩٠٪ مع نهاية ٢٠٠٨م ليحقق تصدير ٦,٣ مليون طن من الغاز سنوياً قريباً الى جانب عمليات استغلال الغاز المصاحب لإنتاج النفط بدلاً من حرقه وذلك في إنتاج الطاقة الكهربائية في مناطق الانتاج، حيث يتوقع مساهمته بتوليد ١٠٠ ميجاوات في محافظة حضرموت مما يمثل مؤشرات جيدة لتطور استغلال احتياطات الغاز لتلبية حاجة الاسواق المحلية والتصدير ومصدراً لتعزيز وتنمية الموارد العامة للدولة.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن الحكومة تمكنت من تحقيق مستوي جيد في تنفيذ الاهداف العامة لبرنامج الحكومة في تنمية قطاعات البنية التحتية بلغ في المتوسط نسبة ٧٨٪، وهو ما يمثل تنفيذ نسبة ٣١٪ من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية ٢٠٠٦ - ٢٠١٣م.. حيث تم اضافة ما يقارب ٣٣٦ ميجاوات من الطاقة الكهربائية خلال عام ٢٠٠٨م، والتوسع في شبكة الطرق الاسفلتية والحصوية بتنفيذ ١٢٨٤ كيلو متراً وبإجمالي ٢٤٣٤ كيلو متراً خلال العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م ليصل الاجمالي التراكمي للطرق المنجزة الى أكثر من ١٤ الف كيلو متر والعمل على تنفيذ ما يقارب ١٠,٢ مليون متر مربع من أعمال التحسين «شوارع المدن» وستستمر الحكومة في تنفيذ طرق جديدة ليصل إجمالي أطوالها الى ١٨ ألف كيلو متر بنهاية عام ٢٠١٠م

وأوضح الاخ رئيس مجلس الوزراء أنه تم التوسع في خدمات الرعاية الصحية الاولية وزيادة المنشآت الصحية المختلفة لتصل الى ٣٩٢٥ منشأة بنهاية عام ٢٠٠٨م وبنسبة زيادة في كافة المنشآت بمتوسط سنوي بلغ ٦٪.

مضيفاً بأن الحكومة استطاعت ان تحقق معدل نمو سنوي لالتحاق ٣٪ في مجال تعليم الكبار والتحرر من الأمية وانخفاض نسبتها الى ٤٥,٧٪.□

يوليو.. الرئيس وثلاثية الشرعية.. الوحدة.. والديمقـراطية

د. فارس السقاف

لا نريد أن نكرس من خلال الاحتفاء بالمناسبات تقديس الرجال ولكننا نريد أن نحيّي معاني وقيم هذه الأيام وتلك الذكريات.

نحن نسعى إلى تقدير الرجال لا تقديس الرجال..

على هذا النهج نتعامل مع مناسبة ١٧يوليو.

هذه المناسبة ارتبطت بـ علي عبدالله صالح الذي صار رئيساً في مثل هذا اليوم من العام ٧٨م.

لأن المقدم علي عبدالله صالح حينها أراد أن يؤسس لتوليه الحكم قاعدة شرعية فحرص على ان يكون عبر مجلس الشعب التأسيسي.

هذه البداية لفتت النظر إلى هذا القادم الجديد الى كرسي الحكم في الجمهورية العربية اليمنية.

بعد عامين نجح في الوصول الى مصالحة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - آنذاك- أنهت حركة التمرد في المناطق الوسطى المدعومة من الجنوب والتي ذهبت ضحيتها خسائر بشرية ومادية في شمال اليمن..

هذه النهاية مهدت الطريق للوحدة اليمنية وهو ما كشف عن ارادة مبكرة لدى الرئيس علي عبدالله صالح للسعي نحو تحقيق الوحدة اليمنية الغائبة منذ قرون.

واستكمالاً لبدايات الثلاثية قام الرئيس بتنظيم أول انتخابات برلمانية ديمقراطية في العام ٨٨م.

لقد طبع الرئيس حكمه منذ البدايات باعتماد الشرعية الدستورية، وإشاعة الديمقراطية، نريد ان تكون هذه التواريخ تواريخ معاني لا مباني وشخوص ولقد خبرنا الرئيس خلال فترة حكمه حاكماً يرنو الى تحقيق مصلحة البلاد، اتسم بالاعتدال والاتزان والحكمة حتى في أصعب الأحوال.

الآن ونحن نستعيد هذه الذكريات يحسن ان نعمل على تفعيل هذه الصفات الايجابية في شخص الحاكم والتي من المحتم ان تنعكس على نظام الحكم في مرافق الحياة.

لايزال الرئيس علي عبدالله صالح يمتلك القدرة على ادارة البلاد ومعالجة الأزمات وقيادة المستقبل فهو يمتلك ثقة الشعب وعليه يمكن التأسيس على هذه الامكانات لإعادة احياء ذكرى ١٧يوليو وعدم تناولها بصفة مناسباتية تخلو من المعاني المنشودة.

وهذا هو التبرير الموضوعي للاحتفالية التي يستحقها الرئيس علي عبدالله صالح.. الزعيم الانساني.. الوحدوي والديمقراطي الذي أكد مطلع الاسبوع انه رئيس يمتلك مشروعاً نهضوياً بحجم الوطن الواحد.

يوليو والتنمية الشاملة

يعيداً عن التزلف ومن عمق التاريخ سنتحدث عن العوامل الحقيقية والرئيسية التي ساهم بها فجر اليمن الذي اشرقت شمسه يوم الاثنين الموافق ١٩٧٨/٧/١٧م لتضيئ سماء وسهول ووديان وجبال وشواطئ وجزر اليمن الغالي السعيد واحتفاءً بهذه المناسبة ووفاءً وعرفاناً بالجميل وبالدور النضالي لرمز الأمة وباني مجدها ونهضتها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي تحقق على يديه وفي ظل قيادته الحكيمة والرشيدة لسفينة الوطن التي كادت أن تغرق بسبب الظلام الذي عتم ولبد السماء وصعبت الرؤية إضافة الى الصراعات والانقسامات التي عاشها الشعب خلال فترة ما قبل ١٧ يوليو.

ومن أمثلتها لا الحصر الصراعات التي دارت رحاها بين شمال وغرب وجنوب وشرق اليمن كنتيجة لتبعية الانقسامات والصراعات الاقليمية والدولية بين المعسكرين الشرقي والغربي والذي ألقى بظلاله على العديد من شعوب العالم أمثال ألمانيا وكوريا والتي مازالت منقسمة حتى اليوم، إضافة الى الصراعات والانقسامات بين مخلفات الاستعمار والاستبداد وكانت النتائج لهذه الصراعات والانقسامات تأثر الحاكمين والمتسلطين على المناطق الجنوبية والشرقية بالأفكار النازية واعتناقهم المذهب الشيوعي الامر الذي أدى في ممارسة الارهاب والعنف والقرصنة وارتكبت العديد من الجرائم بحق الشعب وأبنائه لتخلف المآسي وازهاق أرواح الأبرياء وانتهاك الحرمات ومصادرة الاموال وجميع الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها أي انسان على وجه الارض وزرع الأرض بالمتفجرات والألغام، أما بقية المناطق في الشمال والغرب وإن كان أبناؤها ينعمون بقسط من الحريات والحقوق العامة الا أن الحقوق والحريات الاساسية والمتعلقة بالحق في الحصول على الخدمات الأساسية وحق الشعب في إدارة شؤونه بنفسه إضافة الى الصراعات التي كانت تحدث من وقت لآخر بين أبناء القوات المسلحة والأمن والتمرد وتسخير إمكانية الدولة لضرب وقمع وقتل المواطنين الأبرياء والآمنين في قراهم في محافظة إب وتعز.. وانتهاج قتل رموز البلاد والرؤساء في الشمال والجنوب.. الخ.

وبالحكمة والعقل والمنطق السديد المستمد والمتمسك بأسس وأهداف الشريعة الاسلامية وبقيم وأصالة الشعب اليمني أصل العروبة ومنبع الحضارات الانسانية يمن الإيمان والحكمة والتي جميعها توجب التسامح وإشاعة روح التآخي والتآزر والمحبة بين أبناء الأمة العربية والاسلامية الاخ البعيد وتفرض وتجعل ذلك فرض عين بين أبناء الشعب الواحد اليمني الذين تجمعهم وحدة الدين والأصل والثقافة والمصير، كما توجب على القائمين بشؤون الأمة مضاعفة الجهود والسهر من أجل رعاية مصالحها والعمل من أجل تنمية المجتمع بجميع المواطنين بالتساوي وبمجمل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ.

ناصر محمد العطار

وتحسين علاقة الشعب مع الشعوب الأخرى الشقيقة والصديقة .. تلك هي أسس ومنطلقات قائد سفينة الوطن والتي أعلنها بخطابه أمام مجلس الشعب صباح الاثنين ١٧ / ٧/ ١٩٧٨م بعد انتخابه لقيادة الوطن، وعمل بكل جهد وإخلاص ومعه الشرفاء والمخلصون لوطنهم من أجل صنع المستقبل الآمن والموحد للشعب اليمني منتهجاً الديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر وتمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه وبالخطوات التدريجية ثم انتهاج مبدأ الحوار بين كافة قوى وأطياف الشعب..والاستماع الى رموز وقيادات المجتمع على مستوى القبيلة ومنظمات المجتمع المدني والتجار وكافة الجمعيات المهنية والابداعية التي نمت وترعرعت في ظل قيادته، حيث أصدر القرارات الجمهورية بتشكيل لجنة عليا للانتخابات ودعوة المواطنين لانتخاب المجالس المحلية ثم المجالس البلدية وانتخاب ممثلين للمواطنين في المؤتمر الشعبي العام وتشكيل لجنة الحوار الوطني والتي خلصت الى صياغة الميثاق الوطني الدليل العملي والنظري ودستور المؤتمر الشعبي العام والذي صوت عليه الشعب كونه تضمن الاهداف والمنطلقات العامة للعمل السياسي والاجتماعي والثقافي.. الخ.. للشعب المستمدة من الشريعة الاسلامية ومن رؤى وتوجهات كافة القوى السياسية والدينية.

وفي مجال تحديث وتطوير مؤسسات ومرافق الدولة وفي مقدمتها القوات المسلحة فقد عمل منذ أول يوم على زيارة المعسكرات والالتقاء بقاداتها وبجميع الضباط والصف والجنود ومناقشة كافة القضايا المتصلة بالقوات المسلحة بشكل عام وبكل معسكر بشكل خاص يوماً بعد يوم حتى أصبح للشعب درع وقوة من أبنائه مؤهلين ومدربين ولاؤهم لله وللوطن ولمصالح الشعب دافع وصد العدوان الخارجي والعدو الداخلي.

أما حكمة القائد التي اتبعها لمعالجة قضايا الصراعات والارهاب والجرائم التي تنفذ في حق الشعب، فكانت سليمة وناجحة كونها ارتكزت على المعالجة الداخلية بالحوارات واللقاءات على المستوى الوطني وبالمثل عرض الموضوع على البيت العربي جامعة الدول العربية والجلوس والتفاهم مع قيادة النظام في الجنوب ومع العديد من زعماء الدول العربية والاجنبية بما فيها الدول التي ساندت ودعمت الارهاب، فتم تبادل الزيارات بين روسيا وليبيا إضافة الى الزيارة المكوكية التي قام بها القائد الرمز لدول الخليج العربي وللأقطار الاخرى وفي مقدمتها العراق وسوريا والاردن ومصر، كما تم تبادل العديد من الرسائل والزيارات بين قيادة الشطرين واستقبال الفارين من لهيب نيران فتن النظام الشمولي في الجنوب، ويوماً بعد يوم حتى تهيأت الظروف لإعلان إعادة لحمة الوطن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وفقاً للدستور الذي حدد به الأسس السياسية والاجتماعية والثقافية والحقوق والحريات العامة للمواطنين وقيام سلطات الدولة وتحديد مهامه، وتكريس التعددية السياسية والديمقراطية للتداول السلمي للسلطة وتشكيل حكومات إئتلافية وقيادة الشعب للتصدي للانفصاليين اصحاب النفوس الحاقدة والمنتقمة من الشعب ومصالحه والمستهدفة أمنه واستقراره ووحدته الذين تعودوا حكم الشعب بالإكراه وتنفيذ رغباتهم في القتل وانتهاك الحرمات ومصادرة الحقوق.○

النمو الاقتصادي المتسارع

■ رغم مضي هذه الفترة على التنمية، مازالت بلادنا تعتبر من الدول ذات النمو الاقتصادي المتدني في المنطقة، ومع ذلك لا نستطيع أن نغفل ما كان عليه الوضع الاقتصادي قبل هذه الفترة حيث كان الناتج المحلي الاجمالي متواضعاً، ولكن بعد هذه الفترة كانت هناك إنجازات تمت في بعض القطاعات الاقتصادية وخاصة في مجال البنى التحتية من شق العديد من الطرق وربط المحافظات بالمدن والقرى، وبناء العديد من المدارس والجامعات والمعاهد والمراكز الصحية والمستشفيات والكهرباء.. الخ، ورغم الجهود التي بذلت في تطوير القطاعات الاقتصادية إلا ان المعوقات والتحديات أمام الاقتصاد الوطني مازالت كبيرة وثقيلة، ولعل أهمها ارتفاع معدل النمو السكاني الذي لا يتناسب مع موارد البلد.. ولا يستطيع احد أن ينكر تخصيص الموارد الضخمة للدفع بعجلة التنمية، وبالرغم من الحريات السياسية وبالرغم من النجاح في التغلب على آثار حرب صيف ٩٤م، فإن اقتصاد بلادنا -رغم طموحاتها العريضة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع- قد نما خلال تسعينيات القرن الماضي بمعدل ٥٪، وهذا بالطبع أدى الى نمو دخل الفرد بمعدل ٢٪.

د. ابتسام الهويدي

لقد تضاعفت مشكلات بلادنا الاقتصادية بسبب شحة الموارد وبسبب السياسات غير الفاعلة في استغلال الموارد المحدودة استغلالاً أمثل.. إن التحديات الرئيسية اليوم أمام الاقتصاد الوطني تتمثل في انخفاض إيرادات النفط بسبب تدني أسعاره من ناحية وانخفاض الإنتاج من ناحية أخرى.. كما أن بلادنا مازالت تعاني من نمو سكاني متسارع وشحة الموارد المائية، ما يشكل عائقاً أمام تطوير القطاع الزراعي.. وأمام هذه التحديات التي تعوق نمو الاقتصاد الوطني والشعور بأهمية التغلب على ذلك بكل الطرق والوسائل، فقد كان البرنامج الانتخابي للأخ الرئيس قد ركز على كل ما من شأنه التغلب على مثل هذه التحديات والخروج من الدائرة التي تجر الاقتصاد الى الانهيار من خلال إتباع سياسات اقتصادية محفزة للنمو وذلك بزيادة الانفاق الاستثماري، وزيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية الاساسية المرتبطة بحياة الانسان واصلاح القطاع المصرفي بما يؤدي الى زيادة المدخرات وتمويل الاستثمارات خدمة للتنمية الاقتصادية.. وايضاً التركيز على تنمية الصادرات غير النفطية.

لقد ركز برنامج الاخ الرئيس على تطوير خمسة قطاعات اقتصادية بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، وفي مقدمتها القطاع الزراعي من خلال استصلاح أراض زراعية جديدة وإدخال الوسائل الزراعية الحديثة بما يكفل زيادة الانتاج الزراعي.. والقطاع السمكي من خلال تطوير قطاع الاصطياد وحماية الثروة السمكية.. والتركيز على تنمية الصناعات الاستخراجية والانشائية والتحويلية.. وايضاً تطوير القطاع السياحي لرفد الاقتصاد الوطني بمورد لا ينضب.□